دعوة لعقد اجتماع عاجل لـ «الجامعة».. والبرلمان يصوت على طرد السفير الإسرائيلي

الأردن يقود الحراك لنصرة «الأقصى»

■ مسيرات حاشدة في عمان للتنديد بانتهاكات الاحتلال

جندي إسرائيلي يركل فلسطينياً خلال تظاهرات ضد الانتهاكات في القدس

جنود الاحتلال يدنسون الأقصى بشكل متكرر

■ واشنطن تدعو الفلسطينيين والإسرائيليين إلى احترام «الوضع القائم» في باحة المسجد الشريف

■ «حماس» تشيد بالحراك الأردني وتدعو الدول العربية والإسلامية إلى «عزل» إسرائيل

■ حكومة الاحتلال تقطع الطريق على جهود إعادة إحياء مفاوضات السلام ببناء مستوطنات جديدة

■ الصين تحث عباس ونتانياهو على إزالة العقبات التي تعرقل استئناف المحادثات

■ الأمم المتحدة تندد بارتفاع معدلات الفقر في القدس الشرقية

عواصم - «وكالات»: دعت المملكة الأردنية امس، إلى عقد اجتماع عاجل لمجلس جامعة الدول العربية، على خلفية الأحداث الجارية في القدس، ومواجهة «الاعتداءات» الإسرائيلية المتكررة على المسجد الأقصى.

وجاء في تقرير نشر على وكالة الأنباء الأردنية الرسمية «بترا» أن الأردن وجه مذكرة عاجلة إلى الأمانة العامة للجامعة العربية، طلب فيها اجتماع عاجل لمجلس الجامعة على مستوى المندوبين الدائمين للتداول في الاعتداءات الإسرائيلية الأخيرة التي طالت القدس وباحات المسجد الأقصى الأربعاء.

وأكد في مذكرته أن هذه الاعتداءات تأتي في إطار سلسلة من الاعتداءات المتكررة والمدانة والتي تقوم بها إسرائيل على المسجد الأقصى والقدس الشرقية، بحسب ما ذكره تقرير الوكالة.

ووصفت المذكرة هذه الاعتداءات بأنها «انتهاك جسيم لقواعد القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، وإخلال صارخ بواجبات إسرائيل باعتبارها القوة القائمة بالاحتلال العسكري للقدس الشرقية.»

وكان عشرات المتظاهرين قد خرجوا مساء امس الاول في مسيرة بعمّان للتنديد بإلقاء القبض على مفتي القدس محمد حسين، وبما وصفته بالإجراءات الإسرائيلية في حق المسجد الأقصى. وتزامن ذلك مع دعوة مجلس النواب لطرد السفير الإسرائيلي احتجاجا على «الهجمات» على المسجد الأقصى.

وندد المتظاهرون، الذين حاولوا اقتحام السفارة الإسرائيلية في المسيرة التي استغرقت ساعة، بما وصفوه بسلسلة الهجمات على المسجد الأقصى، وقاموا بحرق العلم الإسرائيلي وهتفوا «لا لسفارة صهيونية على الأراضي الأردنية».

وكانت السلطات الإسرائيلية قد أفرجت أمس الاول عن مفتي القدس والأراضي الفلسطينية محمد حسين بعد توقيفه عدة ساعات للتحقيق معه بشأن «شغب عام» وقع يوم الثلاثاء عند المسجد الأقصى، بحسب المتحدث باسم الشرطة الإسرائيلية ميكي روزنفيلد.

وجاءت أعمال العنف -التي اندلعت عقب اقتحام مجموعات من المستوطنين باحات الأقصى، واحتجاز مفتي القدس الشيخ محمد حسين لمدة قصيرة- في ظل احتفال إسرائيل «بيوم القدس» في ذكرى استيلائها على الشطر الشرقي من مدينة القدس المحتلة في حرب عام 1967.

وعلى المستوى الرسمي، صوّت مجلس النواب الأربعاء بالإجماع على مطالبة الحكومة للسفير الإسرائيلي دانييل نيفو بمغادرة عمّان، كرد على «إجراءات الاحتلال الإسرائيلي بحق المسجد الأقصى».

واستدعت وزارة الخارجية الأردنية أمس الأول السفير الإسرائيلي في عمّان للتعبير عن رفض الحكومة الأردنية وإدانتها الشديدين لاقتحام عشرات المستوطنين المتطرفين اليهود ساحات الحرم القدسي الشريف والاعتداء على المصلين واحتجاز المفتي محمد حسين.

وفي غزة، أشادت حركة المقاومة الإسلامية «حماس» بالحراك الأردني لطرد السفير الإسرائيلي، ودعت الدول العربية والإسلامية إلى «عزل» إسرائيل.

أما في واشنطن، فدعت الخارجية الأمريكية الفلسطينيين والإسرائيليين إلى احترام «الوضع القائم» في باحة المسجد الأقصى.

وقال مساعد المتحدثة باسم وزارة الخارجية باتريك فانتريل «نحن قلقون من التوترات الأخيرة حول الحرم الشريف واعتقال المفتي. نعلم أنه أطلق سراحه، ولكن نحث جميع الأطراف على احترام الوضع القائم لهذا المكان المقدس والامتناع عن القيام بأية أعمال استفزازية».

وفي إسرائيل، قال الرئيس شمعون بيريز إن السلام مع الأردن «غال»، مؤكدا احترام بلاده لكافة الأماكن المقدسة والدفاع عنها بحسب اتفاق السلام مع الأردن عام 1994 الذي ينص على إشراف المملكة على المقدسات الإسلامية في مدينة القدس.

وكان الرئيس الفلسطيني محمود عباس قد وقع مع الملك الأردني عبد الله الثاني في 31 مارس الماضي على اتفاقية تنص على أن الملك «صاحب الوصاية الخاصة على الأماكن المقدسة في القدس».

وعلى صعيد ذا صلة قالت الامم المتحدة في تقرير نشر امس إن «سياسات الفصل» الإسرائيلية ادت الى تفشي الفقر في القدس الشرقية خلال السنوات الأخيرة.

وقالت منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «اونكتاد» في بيان إن «الاقتصاد في القدس الشرقية ليس مدمجا لا في الاقتصاد الفلسطيني ولا في الاقتصاد الاسرائيلي

واضاف البيان «الفقر يرتفع بشكل منظم بين السكان الفلسطينيين في القدس منذ عشر سنوات واستمر عزل المدينة عن باقي الاراضي الفلسطينية في الازدياد منذ الانتفاضة الثانية وبناء جدار الفصل الاسرائيلي».

وتقول المنظمة إن 82 في المئة من الاطفال الفلسطينيين في القدس الشرقية كانوا يعيشون في فقر عام 2010 مقابل 45 في المئة من الاطفال الاسرائيليين في نفس المنطقة.

ووفقا للتقرير، تسبب الجدار الاسرائيلي العازل في خسائر مباشرة على الاقتصاد في القدس الشرقية منذ بدء بنائه في العام 2003 تقدر باكثر من مليار دولار.

وتؤكد اسرائيل إن الجدار العازل ضروري لأسباب أمنية، ولكن بناءه واجه ادانة دولية واسعة لأنه اقتطع مساحة كبيرة من الضفة الغربية وتسبب في تفريق اسر وابعاد مزارعين عن اراضيهم.

ووفقا لتقرير الامم المتحدة، فإن انتشار الفقر بين الفلطنين في القدس الشرقية لا يرجع فقط إلى سياسات العزل الاسرائيلية، وأن مما يسهم فيه هو أن الفلطنين في القدس الشرقية لهم وضع قانوني مختلف عن وضع الاسرائيليين، فهم يعانون من «سلسلة عقبات وخصوصا في ما يتعلق بالسكن والتوظيف والضريبة».

وأضاف التقرير أن «هناك الكثير مما يمكن ان يساعد على تخطي تأثير سياسة الفصل» مثل مراجعة انظمة الضرائب او تقديم الخدمات».

وتابع التقرير قائلا إن «الشروط الحقيقية المسبقة للتنمية الدائمة» بالنسبة لفلسطينيين القدس الشرقية هي «نهاية الاستيطان والاحتلال للقدس الشرقية».

ومنذ حرب حزيران 1967 ضمت اسرائيل واحتلت القدس الشرقية التي تقطنها اغلبية عربية ولكن المجتمع الدولي لم يعترف بهذا القرار.

وعلى صعيد منفصل أعطت إسرائيل موافقتها على بناء 296 وحدة سكنية في مستوطنة بيت ايل قرب رام الله في الضفة الغربية، وفق ما أعلن متحدث باسم الإدارة العسكرية الإسرائيلية امس.

ونقلت وكالة الأنباء الفرنسية عن المتحدث العسكري قوله إن «الإدارة العسكرية أعطت موافقتها على بناء 296 وحدة سكنية في بيت أيل، إلا أنها ليست سوى المرحلة الأولى من مسار قبل انطلاق أعمال البناء على الأرض».

وأضاف أن بناء هذه الوحدات السكنية يندرج في إطار اتفاق تم في يونيو الماضي مع مستوطنين أقاموا من دون تصريح في مساكن في حي أولبانا في بيت أيل.

ويأتي الإعلان عن بناء الوحدات السكنية في بيت أيل بعد أيام من نشر تقرير في صحيفة هآرتس الإسرائيلية أمس الأول منسوب إلى إذاعة الجيش جاء فيه أن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو أمر قبل أيام وزير الإسكان أوري أريئيل بتجميد الإجراءات المتعلقة بنشر عطاءات حكومية جديدة لبناء 3000 وحدة سكنية في المستوطنات في شرقي القدس.

وذكرت تقارير صحافية أن من شأن موافقة الحكومة الإسرائيلية على بناء وحدات سكنية جديدة أن يحرج السلطة الوطنية الفلسطينية في سعيها لإقناع شعبها بالعودة للمفاوضات مجددا.

وكان نتنياهو قد وعد وزير الخارجية الأمريكي جون كيري خلال لقاءات عدة بكبح جماح البناء في المستوطنات وفي شرقي القدس حتى منتصف يونيو القادم.

ووفق مصادر الصحيفة فإن الخطوة جاءت لمنح فرصة لمساعي الإدارة الأميركية لاستئناف المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين، على أن يجمد الفلسطينيون في المقابل تحركهم للانضمام للمنظمات الدولية.

وشجبت حاغيت أوفران من منظمة السلام الآن الإسرائيلية غير الحكومية المعارضة للاستيطان، البناء في بيت أيل.

وقالت إن «هذه المبادرة تثبت أن نتانياهو يخدع العالم. فهو من جهة يوحي بأنه يوقف الاستيطان ومن جهة أخرى يسمح بإطلاق مشروع هائل للبناء».

ويعيش أكثر من 360 ألف مستوطن إسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة و200 ألف آخرون في أحياء استيطانية في القدس الشرقية التي احتلتها إسرائيل.

في غضون ذلك، حث رئيس الوزراء الصيني لي كه تشيانغ نظيره الإسرائيلي على إزالة العقبات التي تحول دون استئناف المباحثات مع الفلسطينيين.

غير أن تشيانغ لم يأت أثناء لقائه نتنياهو الأربعاء في بكين على ذكر اجتماعه قبل يومين بالرئيس الفلسطيني محمود عباس. ونقلت وكالة «شينخوا» الصينية للأنباء عن تشيانغ قوله لنتنياهو إن القضية الفلسطينية هي «جوهر العوامل التي تؤثر على السلام والاستقرار في الشرق الأوسط».

وأضاف أن الصين «بوصفها صديقا لكل من إسرائيل وفلسطين» تسعى لأن تكون وسيطا لإقناع الطرفين بالجلوس إلى مائدة التفاوض.

مع استمرار الحصار حول «العدل» و«الخارجية».. وتحذيرات من العواقب

ليبيا تعيش أجواء الأزمة على وقع سلاح الميليشيات .. وزيدان يغازل المحتجين بتعديل وزاري

طرابلس - «وكالات»: زادت حدة الأزمة في ليبيا بعد أن قالت جماعات مسلحة تحاصر وزارتين في العاصمة إنها شكلت تحالفا لتقديم قائمة موسعة من ستة مطالب تشمل استقالة رئيس الوزراء علي زيدان.

ومن جانبه تعهد زيدان امس الاول بأن تلتزم الحكومة بمنع كل من شغل منصبا قياديا في عهد الزعيم الراحل معمر القذافي من تولي منصب عام وقال إن بعضا الوزراء سيتعين استبدالهم بموجب التشريع الذي صدر يوم الأحد.

وفي واقع الأمر يمكن أن يطيح هذا التشريع برئيس الوزراء نفسه لأنه كان دبلوماسيا خلال حكم القذافي قبل انشقاقه عن النظام عام 1980.

وكانت الجماعات المسلحة تطالب في بادىء الأمر بأن يصدر قانون «العزل السياسي» لمنع كبار مسؤولي القذافي من تولي مناصب عامة وكان يأمل الأعضاء أن يكون إصدار القانون كافيا كي يرفع المسلحون حصارهم عن الوزارتين.

لكن الجماعات المسلحة تمركزت في الموقعين ووسعت من قائمة المطالب التي قدمتها إلى رويترز على ورقة مطبوعة في وقت متأخر امس الاول.

وتشمل المطالب الإضافية استقالة زيدان وتجميد ميزانية الدولة التي أعلن عنها مؤخرا والحق في تشكيل لجنة لتولي مسؤولية وزارة الخارجية.

لكن زيدان دافع عن الجماعات المسلحة وقال إن من حقها التعبير عن آرائها بالطريقة التي تراها مناسبة.

وقال في مؤتمر صحافي «في ليبيا ليس لدينا ميليشيات بل ثوار.»

كما نفى رئيس الوزراء أن يكون المؤتمر الوطني الليبي قد أذعن لضغط الجماعات المسلحة وأكد أن القانون الجديد ضروري لحماية مبادىء الثورة مضيفا أنه يأمل أن يقدر العالم الظروف الاستثنائية التي تمر بها ليبيا.

وقال إنه لدى تمرير أي قانون تكون هناك بعض الجوانب الإيجابية وبعض الجوانب السلبية ولابد من قبول السلبيات.

وكشف زيدان كذلك عن تعديل وزاري سيعلن في الأيام المقبلة دون أن يحدد الوزارات التي يشملها، في مسعى على ما يبدو للخروج من الأزمة السياسية

وأكد رئيس الوزراء في المؤتمر الصحفي أن حصار الوزارتين المستمر منذ عشرة أيام، سيُرفع قريبا. وبدا زيدان وكأنه خفف لهجته حيال هذه الميليشيات التي وصف عناصرها بـ«الثوار» الذين أسقطوا نظام العقيد معمر القذافي.

وأضاف أن هذا الحصار المستمر منذ عشرة أيام، سيُرفع قريبا وأن «البعض سيسعى لتصحيح ما حدث». وعلى صعيد متصل، اختفت السيارات المزودة برشاشات ومدافع مضادة للطائرات من محيط وزارتي الخارجية والعدل، لكن المسلحين بالزي العسكري ما زالوا أمام الوزارتين.

وقال محمد صولا الذي عرف نفسه بأنه مقاتل سابق حارب نظام معمر القذافي وأتى من مدينة مصراتة غرب طرابلس، «نريد تطهير وزارتي الخارجية والعدل في ليبيا، اختفى السلاح وبات الاعتصام سلميا».

ويأتي هذا الانسحاب الجزئي بعد مظاهرة أمام وزارة الخارجية نظمها سكان الحي الواقع في وسط العاصمة احتجاجا على وجود السلاح. وطالب المتظاهرون المعتصمين أمام وزارة الخارجية بإزالة مظاهر التسلح، التي اعتبروها تعديا على شرعية الدولة وسيادتها.

وذكرت وكالة الأنباء الليبية «وال» أن المعتصمين استجابوا لمطالب المتظاهرين وتم سحب كافة الآليات العسكرية من محيط الوزارة، وأوضحت أنه تم الاتفاق على مشاركة عدد من الثوار في تأمين الوزارة لحين تسليمها رسميا إلى الدولة.

ومن ناحية أخرى حذر ائتلاف آخر يقول إنه يؤيد الحكومة الجماعات المتمركزة عند الوزارتين قائلا إنه مستعد لاستخدام القوة لطرد المسلحين عنوة.

وهددت الجماعة المسلحين بانه في حالة عدم تنفيذ المطالب فسوف تشكل قوة وطنية مشتركة من كل المدن الليبية للتعامل مع هذا الوضع.

ومن بين أعضاء هذه الجماعة مناصرون للحكم الاتحادي في برقة بشرق البلاد وقادة جماعات مسلحة أخرى في عدة بلدات منها بنغازي في الشرق.

من جانب آخر، حذرت سفارات الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا في طرابلس الأربعاء الليبيين من مغبة الاعتصامات المسلحة وأعمال العنف خلال هذه المرحلة الصعبة من عملية انتقال البلاد إلى الديمقراطية.

وقالت السفارات في بيان مشترك إن المجتمع الدولي يراقب البلاد بقلق خلال هذه الفترة الحساسة من عملية الانتقال للديمقراطية.

ودعت السفارات الثلاث جميع الليبيين إلى العمل معا لتحقيق أهداف ثورة 17 فبراير وإلى تشجيع عملية بناء وتطوير دولة ديمقراطية وخاصة بعد أن أصدر البرلمان قانون العزل السياسي.

وشددت على أنه من المهم جدا أن تتمكن مؤسسات الدولة من أداء مهامها من دون أي ترهيب مسلح.

علي زيدان

العثور على كمية من «تي إن تي» في ميناء الكتف

تونس: الجيش يقصف مواقع المتشددين في جبل الشعانبي

تونس - «وكالات»: شرعت قوات الجيش التونسي التي تحاصر جبل الشعانبي غرب البلاد في قصف مواقع محتملة لمسلحين يعتقد بانتمائهم إلى «تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي»، بمدفعية الدبابات.

وأشارت مصادر إعلامية محلية إلى أن قوات الجيش التونسي تسعى لتدمير مواقع «العناصر الإرهابية» التي يقدر عددهم بما بين عشرين وثلاثين مسلحا يختبئون منذ مدة داخل مغارات وكهوف في المنطقة، محاطة بأحزمة من العبوات الناسفة والألغام أرضية.

ونقلت يونايتد برس عن وسائل إعلام محلية تونسية أن دوي القصف المدفعي وصل صداه إلى مدينة القصرين المحاذية للجبل، حيث تمكن سكان المدينة من رؤية أعمدة الدخان تتصاعد من مناطق متعددة من الجبل.

في الوقت نفسه، نقلت وكالة الأنباء التونسية الرسمية عن مصدر أمني وصفته بالمسؤول من دون الكشف عن اسمه، قوله إن الأجهزة الأمنية عثرت على كمية من مادة «تي إن تي» المتفجرة، داخل صندوق بميناء الكتف في بن قردان. وأوضحت أن الصندوق الذي يحتوي كمية لم يحدد وزنها من المتفجرات، كان على متن مركب راسيا بميناء الكتف في بلدة بن قردان التونسية الحدودية مع ليبيا. ولم يستبعد المصدر أن يكون مصدر تلك المتفجرات ليبيا، ولكنه لم يقدم المزيد من التفاصيل.

وتتهم السلطات التونسية عناصر إرهابية تقول إنها مرتبطة بتنظيم القاعدة بزرع تلك العبوات الناسفة التي انفجرت في جبل الشعانبي لعرقلة تقدم قوات الجيش التونسي التي تحاصر الجبل منذ مدة.

بدوره، أعلن وزير الداخلية التونسي لطفي بن جدو أن المسلحين المتحصنين بجبل الشعانبي وجبال ولاية الكاف في شمال غرب البلاد مرتبطون بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وقال إنهم قدموا من مالي.

وقال الوزير في كلمة أمام المجلس الوطني التأسيسي، إن قوات الأمن التونسية دفعت المسلحين إلى الهروب في شكل مجموعات نحو منطقة بوشبكة من ولاية القصرين وجبال الكاف، وحاصرتهم هناك.

ورفض الوزير الإدلاء بمزيد من التفاصيل، لكنه قال إن المسلحين المتحصنين في جبال الشعانبي والكاف ينتمون إلى «كتيبة عقبة بن نافع» المرتبطة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. وذكر أن هؤلاء المسلحين قتلوا في العاشر من ديسمبر عنصرا في جهاز الحرس الوطني بقرية درنايا في منطقة فريانة من ولاية القصرين. وأشار إلى اعتقال 39 شخصا مرتبطين بتلك المجموعات المسلحة.

انتشار أمني كثيف في محيط منطقة الشعانبي